

آليات مقترحة لحفظ وتسيير التراث الأثري المبنى بالجزائر

أ. عبد الكريم خبزوي - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-

مقدمة:

يعد التراث الأثري ركيزة أساسية في تحريك شتى المجالات والقطاعات حيث يهدف القائمون عليه إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلاله من جهة، وحماية ذاكرة الشعوب من جهة ثانية، فقد أصبح العالم اليوم يولي أهمية كبيرة لضمان أفضل السبل والطرق العلمية والتقنية والإدارية، لتجسيد فلسفة تراث العالم المشترك -تراث الانسانية-، والجزائر كغيرها من الدول تحتاج إلى تقنين عديد الدراسات الإدارية والمنهجية العلمية، لإعادة الاعتبار لتراث مختلف الحضارات التي مرت أو استقرت بها.

نظراً للتطور التكنولوجي الكبير، والتنمية الاقتصادية الفائقة السرعة، التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية تراث الشعوب الذي إذا فقد لا يسترد، لذا فقد أصبح لزاماً على كل شخص أن يحترم خصوصية وأصالة تراث الخلف والسلف.

وتمحور إشكالية البحث حول تسليط الضوء على أهم السبل الكفيلة بتحقيق قفزة نوعية، في مجال حفظ وتسيير التراث الأثري، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي تفيدي في

تحقيق أهداف بعيدة وقصيرة المدى، فما هي إذا أبرز الخطوات التي ينبغي إعدادها من أجل حماية التراث المبني، لتحقيق تأهيل معماري مستدام؟، يكون فيه للمجتمع دور فعال في ذلك؟ حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة من الأطر الأساسية لتحقيق أهداف تضمن أمن وسلامة ما بقي من تراث الجزائر المبني.

1- منهجية الدراسة الفنية لمشروعات التدخل على التراث الأثري:

يحتاج التراث الأثري الجزائري إلى مجموعة من الخطط والإجراءات الكفيلة بضمان سلامته وديمومته إلى الأجيال اللاحقة في أحسن صورة له.

إلا أن هذه البدائل قد تختلف من مدينة لأخرى ومن منطقة لأخرى، فنحن نعلم أن للجزائر تراث أثري غني ومتنوع بتنوع الحضارات التي استقرت أو مرت بالمنطقة، كما تتحكم فيها كذلك مجموعة من الأسباب والعوائق التي تحول دون تطبيق علمي وفعلي لها.

وشتان بين المناطق الصحراوية والمناطق الداخلية والشمالية، لا البيئة نفسها ولا الثقافة نفسها بما في ذلك الظروف الاجتماعية التي لها علاقة بكيفية وطرق العيش والتفكير، ومتطلباتها المختلفة كذلك.

وللوصول إلى ضمان اقتراحات وحلول معقولة تجاه ما يعاينه أو ما يحتاج إليه تراث الجزائر في شقه الأثري، لابد من فتح المجال لوضع قنوات التواصل بجدية عالية أمام الشركاء في جميع المجالات التي تتقاطع وتمس التراث الأثري الجزائري.

من مختصين ومهتمين بالتراث، ومن صناع القرار السياسي، للنهوض بهذا القطاع الذي يعد في عديد البلدان الغربية والعربية رافدا من روافد الاقتصاد الوطني والاستثمار السياحي، خاصة لما بدأ المجتمع الدولي يهتم أكثر بالتنمية المستدامة.

حيث أضحت هذه الأخيرة ميدانا خصبا لتبادل الآراء والأفكار والخبرات، واحترام خصوصيات كل قطاع باعتباره مكملا للطرف الآخر.

فتهميش جهة على حساب أخرى قد يسهم في تأزم الوضع أكثر، فالمشاريع التنموية لها من السلبيات والايجابيات ما قد يؤثر أو يغير في مجال التراث الأثري.

وإذا ما تمت عقلنة المشاريع التنموية أو كيفت مع واقع المواقع والمعالم الأثرية، كان أفضل وأحسن بكثير من عدم احترام خصوصية المناطق الأثرية التي أصبحت تحتل مراحل جد متقدمة من التلف والزوال.

لذا نطرح هذا الطرح البديل علنا نساهم في حماية ما بقي من تراث الجزائر من جهة، وكى لا يحاسبنا جيل الغد ويتهمنا بأننا

لم نكن نعلم بالحالة الصحية لهذا التراث وأننا لم نقدم الحلول المناسبة في الوقت المناسب، ولهذا تكون البداية من:

1.1. اللقاءات الاستشارية:

في أي مشروع كان اقتصاديا أو ثقافيا أو سياحيا وجب التشاور في شأنه، ومعرفة خصوصياته وأبعاده المختلفة، كما يجب التطرق إلى تبعات المشروع المقترح وخلفيات تطبيقه، خاصة لما يتعلق الأمر بالمجال الاقتصادي والثقافي.

ونحن نعلم أن الجزائر قبل طرح مشروع قانون 98-04 قامت بطرحه على جميع السلطات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة قبل طرحه إلى العلن.

لكن في مقابل ذلك لم نسمع في الجزائر، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، عن مشروع أثري ضخم هدفه حماية هذا الإرث، أو أقيمت حوله ضجة إعلامية كبيرة شغلت بها الرأي العام والخاص.

دون أن نشير إلى حفرة ساحة الشهداء، التي لم نستطع من خلالها استرجاع المكانة الأثرية الكبيرة، التي تدفع بهذا المجال إلى الظهور أكثر وتكسب المجتمع المدني ثقافة أثرية، مهمة جدا في بناء المجتمع في هذا الجانب.

لذا فإن الاستشارات التي نطالب بها لا تكون محصورة فقط داخل أسوار المؤسسات والهيئات المختصة، بل تشمل كل

الأطراف الفاعلة، كمخابر البحث الأثري، والوكالات السياحية، ومؤسسات تسيير القطاع الأثري.

بهدف دراسة شاملة عن الوضع الراهن، وطرح بدائل قصيرة وطويلة المدى، للخروج بهذا القطاع إلى بر الأمان.

وهذا لن يكون بالأمر السهل والهين، فلا بد للمشروع أن يمتد لسنوات عديدة، لكن قبل فوات الأوان، فالمعلم أو الموقع الأثري، إذا زال لا يسترد، وتضيع فرصة حمايته وتوثيقه يعني فناءه التام.

وتفضيل موقع أو حقبة تاريخية عن أخرى لا يخدم بتاتا مصلحة آثار أي دولة في العالم، حيث يجب النظر إليه على أنه تراث أثري وجبت حمايته وصيانته وترميمه.

قد تكون هذه النظرة نظرة تشاؤمية، لكن لا بد من استحضار الشعور الحسن والجيد تجاه ما ورثناه من حضارات قامت وعمرت، وتركت ما تركت من نتاج فكري وفني وحضاري، وجب حمايته والاهتمام به، بشتى الطرق والوسائل والإمكانيات.

فالجاناب الإعلامي مثلا له من الأهمية الكبيرة في حماية التراث الأثري، بالرغم من العلاقة التي تبدو للوهلة الأولى أنها متباعدة، لكن التسويق الإعلامي الحقيقي للقيمة الأثرية، يسهم في تغذيته عقول المتابع لبرامجها.

وبهذا الشكل يمكن للجانب الإعلامي أن يساهم بدوره في حماية التراث الأثري.

وهو ما نلاحظه لدى مختلف الدول، لما تسعى إلى وضع مختلف آثارها في الواجهة لمنحها صفة الأهمية الضرورية والقصوى في بعض الحالات التي تتطلب ذلك.

فالرهان هنا كبير جداً للوصول إلى وضع اللقاءات الاستشارية في طريقها الصحيح، قصد إعطاء التراث الأثري أهمية مسبقة في الحياة اليومية كضرورة حتمية لا بد منها.

واقع نريد أن نراه في الجزائر لدى مجتمعها ومؤسساتها وإطاراتها، التي يجب أن تسرع من وتيرة عملها أكثر، فنحن لم نصل بعد إلى بر الأمان في المجال الأثري.

2.1. سياسات وخطط التدخل:

لوضع آليات التدخل المتعلقة بالمواقع والمعالم الأثرية والتاريخية، لا بد من أن تكون بدايتها الدراسات المختلفة الجوانب للشئ المراد حمايته أو صيانتة.

شاملة بذلك الإطار البيئي الذي يقع فيه، وكذا الخصوصية الاجتماعية للسكان، الملاك الأصليين، أو الورثة الذين يعيشون بالمناطق الأثرية، بهدف الحصول على حلول أنجع بكثير، الخطوة التي تجعل من المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية في ذلك.

ثم أن دراسة الموقع من الناحية السياحية يفرض هو الآخر وضع إجراءات خاصة بذلك، تراعى فيها خصوصيات المنطقة الأثرية وبيئتها الطبيعية من أنهار ووديان وسهول وجبال، التي تعمل جنباً إلى جنب والمعلم والموقع الأثري، في التعريف والتشهير به، مشكلة لنا علاقة تكاملية ما بين الحالة الاجتماعية والطبيعية والبيئة الأثرية، التي تؤدي إلى بيئة مستدامة، يتحكم فيها وبنسبة كبيرة المشاريع التنموية والاقتصادية المختلفة.

فجل أو كل المشاريع السياحية والثقافية والأثرية، لدى مختلف دول العالم تتحكم فيها هذه الأخيرة، لذا لا بد من وضع سياسات خاصة تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية في الاقتصاد، وضمان أقل الخسائر والأضرار الأثرية.

أي أنه هناك أولويات، التي لا بد من أن تصنف وترتب حسب الضرورة القصوى والدنيا، التي يجب أن تراعى فيها الأولوية الأثرية.

وشتان ما بين سياسة المحافظة والترميم والتجديد والارتقاء بالبيئة الأثرية، فلكل مسببات وإجراءات كفيلة بضمائها.

والتدخل السريع هنا لا بد من أن ينطلق من الشيء المتغير كثيراً أو الذي يسير في طريق الزوال، لسبب واحد أنه إذا اندثر لا يسترد، وتزول معه قيمته الحقيقية.

3.1. معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للموقع

الأثري:

بما أن كل الاتجاهات العلمية في المجال الأثري حاليا تهدف إلى تحقيق مشاريع اقتصادية بالدرجة الأولى، معتمدة في ذلك على الإطار الاجتماعي للموقع وللمدينة والقريّة، وفق إطار تسلسلي.

لذا فسياسات وخطط التدخل تأخذ في الحسبان ما سبق ذكره، فإن كان الغرض من بناء أو إحياء مدينة عتيقة، يشمل معه إحياء نوع معين من التجارة أو الحرف التقليدية التي تساهم بدورها في ضمان تلك الحرف أو الأشغال اليدوية، وهي من شروط أمن وسلامة المواقع الأثرية، أو الترويج للسياحة الأثرية.

وهي الدوافع التي يمكن للوكالات السياحية استغلالها، من خلال وضعها في برنامجها الفصلي أو السنوي، وهي الطرق التي تجعل سكان المواقع الأثرية لا يفرون منها، في ظل توفر كل الظروف الاقتصادية.

وبالتالي فإن الموقع الأثري عبارة عن عجلة ثابتة، تدور حوله مجموعة من الأعمال التي تدير بدورها عددا هاما من البرامج الاقتصادية السياحية.

ومن ناحية أخرى لا بد من أن تتوفر جميع سبل الحياة لدى الصناع والحرفيين أصحاب الصنعة، حتى نضمن بقاءه واستقراره، ومن ثم نضمن حماية دائمة بالمدن التاريخية قبل فوات الأوان.

فالحسائر التي تحصل بمدن التراث التاريخي لا يمكن استرجاعها بسهولة، لا بالوقت ولا بكثرة الأموال، فالإجراءات الفعالة يجب أن تكون في الوقت المناسب.

بعدها يتطلب الأمر أكثر مما تم رصده من قبل ولم ينفذ، خصوصاً أن حياة المجتمع الحالية تعرف تغيرات متعددة في ظرف قياسي جداً، خاصة مع ظهور التكنولوجيات الحديثة، ومواكبتها للحياة المعاصرة لدى الفرد والمجتمع على حد سواء.

4.1. تنفيذ الجدول الزمني:

البرنامج الزمني أساسه تنفيذه المراحل السابقة الذكر، وأي خلل قد يصيبها يعني مباشرة عدم وضع الجدول الزمني، لا قريب المدى ولا بعيد المدى.

أما إذا كانت كل الأمور تسير وفق الخطوات المقترحة أو المسطر لها، ما يعنى استكمال العمل المطلوب، وفق تسلسل زمني مبرمج.

الهدف منه تنفيذ السياسة المقترحة، حسب الأولوية وحسب الأهمية، بحيث لا يكون هناك ركود، ونضمن بذلك تسيير

المشروع إلى نهايته، للتعرف في الأخير على إيجابيات وسلبيات البرنامج، الذي يشمل الرصد المالي، والموارد البشرية. ويسمح هذا الجدول الزمني وتقييمه، إلى حل المشاكل التي قد تعيق البرنامج الموالي له، وبالتالي الوقوف على كل كبيرة وصغيرة.

2- التوثيق بأنواعه:

لا يمكن تحديد عمليات الحفاظ على شيء ما لا نعرفه حق المعرفة، وتوثيقه ضرورة حتمية لا بد منها، وذلك بأن نسجله تسجيلاً شاملاً⁽¹⁾، خاصة لما يتعلق الأمر بتوثيق المباني والمواقع الأثرية بما في ذلك التراث المنقول، للحصول على أرشيف خاص بالتراث الأثري.

ونشير إلى أن مصطلح أرشيف غير موجود في اللغة العربية، وهو مصدر Archion اليونانية، و Archivum اللاتينية، و Archives الفرنسية والإنجليزية، ومع ذلك فقد ظهرت المجموعات الأولى القديمة للسجلات والوثائق، مع الحضارة السومرية والآشورية، والمصرية فيما بعد، التي كانت تحفظ في الرقم، والمعابد، وبهذا المعنى نجد أن المجموعات الأرشيفية جزء من الإدارة⁽²⁾، بما في ذلك الإدارة البشرية والوثائقية بمعناها الحقيقي.

وللتوثيق الدقيق والميسر أهمية جوهرية بالنسبة لإدارة المجموعات الأثرية المبنية والمتحفية، بما في ذلك البحوث والخدمات، فهي أساس البحث والعرض والتعليم والتطوير، ولإدارتها نحتاج إلى إدارة مهيكلة خاصة بها.⁽³⁾

ثم أن المدن التاريخية تتطلب احتياجات دائمة ودورية، من أعمال الصيانة والحفظ، الأمور التي تتطلب جهوداً خاصة بها، في مقابل ذلك قد يسهل التوثيق من الجهد الكثير، وبه نستطيع معرفة تبعات التدخلات المزمع القيام بها، وكذا التكاليف والوقت اللازمين لذلك، وبالتالي اختصار الطريق وريح الوقت، الذي يعد حجر عثرة بالنسبة للتراث الأثري بأنواعه.

ومن خلاله كذلك نستطيع الاتصال في أي وقت مع المسؤول أو المستشار العلمي مباشرة، لتحديد أولويات التدخل من أجل المحافظة أو الترميم الوقائي، أو غير ذلك من الأعمال الأثرية والفنية.

ولهذا يفضل دائماً أن تكون عمليات التوثيق مرحلية، أولها معرفة حال الوضع الراهن، قبل التدخل الحفظي، فهي خطوة تجعلنا نفهم العلة التي يعاني منها التراث، وفق عملية تشخيصية لذلك، بعدها نحدد نوع العملية أو العمليات اللازمة بها⁽⁴⁾، وهي تشبه عملية التشخيص الأولي.

وهو بذلك يشمل كل إجراءات المسح الميداني، والجرد، والتصنيف، ووضع الخرائط، ومن رفوعات معمارية وأثرية، وتصوير فوتوغرافي متعدد، وبطبيعة الحال فإن كل هذه الأشغال لن تعد فقط من طرف الباحث الأثري، وإنما تكون بمساعدة كل الأطراف الفاعلين في مجال حماية التراث الأثري، وغير ذلك من مهندسين، وتقنيي تصوير، بما في ذلك المجتمع المدني، لأنه الحلقة الأساس في ذلك.

ثم أن الوصول إلى إعداد سجلات مختلفة، قد يسهل من عملية رقمتها، على واجهات خاصة بذلك، باستخدام مختلف التقنيات والخبرة المتاحة لدى كل هيئة أو إدارة⁽⁵⁾، وبهذا الشكل نتمكن من الحصول على مصدر مرجعي رقمي، يمكن أن يخصص للباحثين والمؤرخين، والمهتمين بالمجال.

وفي هذا الشأن، فقد حددت المراجع التشريعية المعالجة في الفصل الأول، الجوانب الضرورية والمهمة جراء القيام بالعمليات التوثيقية المختلفة، كما أطرت المبادئ اللازمة لذلك، دون أن تغفل عن المسؤولية المهنية والأخلاقية، تجاه التراث الأثري بمختلف أنواعه، وأهميته لدى مختلف الأجيال، لذا وجب توثيقه وجرده وتصنيفه، من أجل ضمان ديمومته.

والتسجيل الوثائقي يجب أن يتم على درجة عالية من الدقة، من ضمنها تحديد المعلومات الأساسية واستغلالها في تفسير

وعرض التراث وتعزيز مشاركة العامة في ذلك، ولا بد كذلك من تقديم المعلومات للمسؤولين والمخططين على المستويين، الإقليمي والوطني والمحلي، للسماح لهم خلال وضع السياسات والقرارات مراعاتها في مجالات الرقابة والتخطيط والتنمية.⁽⁶⁾

ومن زاوية أخرى لا ننسى الدور الفعال الذي قدمته لنا الوثائق القديمة بمختلف أنواعها، من معلومات، ساعدت في كتابة التاريخ من جهة، وقدمت معلومات وحقائق مهمة في مجال البحث الأثري، فهي دائماً في خدمة الآثار، بما تحويه من ذخائر وكنوز عن تاريخ وآثار العمائر الدينية والمدنية والعسكرية، التي ما يزال بعضها قائماً لحد الساعة، رغم ما طرأ عليها من أحداث أو تغييرات.⁽⁷⁾

وتوفير المعلومات اللازمة لتحديد الاستخدام المناسب والمستدام، يساهم في تحديد التدابير الفعالة للبحوث، والإدارة الجيدة لبرامج الصيانة والبناء، وحفظ التراث وخصائصه الفيزيائية.

يضاف إلى ذلك المصطلحات الفنية الخاصة بالعمارة، والبناء ومواده المختلفة، التي استعملت من طرف أرباب الحرف والصناعات، من نحّاتين وبنّائين ومرخمين ونجارين.⁽⁸⁾

ولمعالجة مجال التوثيق بمفهومه الواسع الذي يشمل التطورات الحاصلة في المجال، التي تواكب التطور التكنولوجي والعلمي في المجالات الأخرى، خاصة منها المجالات العلمية والفيزيائية.

3- آليات المحافظة على التراث المبني:

ساهم تطور علم الآثار في خلق عدة مجالات معرفية جديدة، تساهم في فهم الماضي، وما يتضمنه من مخلفات مادية وغير مادية، أنتجتها مختلف المجتمعات البشرية في مختلف مناطق العالم.

فالآثري المختص في فترة ما قبل التاريخ يعتمد في تفسيره للمعلومات، بناءً على ما تم استنباطه من قراءة مختلف المكتشفات الأثرية، أي أن المادة هي الأساس في ذلك، وعليها وضعت المراحل التقنية والتاريخية لها.

وبهذا الشكل يستطيع الباحث الأثري والمؤرخ التاريخي توسيع مجال المعرفة العلمية بأبعادها الأثرية، لتشمل الإطار الزمني والمكاني للمادة، وتغيرها بتغير المجتمعات البشرية التي أنتجتها.

ضف إلى ذلك أن المعلومات التي تجمع في وقتنا الحاضر، تعد بقايا واستمرارية للماضي وثقافات الماضي، وهي تشكل بذلك مصدرًا من مصادر المعرفة والتفسير لمختلف الجوانب والظواهر الأثرية المتعددة.

وفي مقابل ذلك المباني الأثرية أو بقايا الأطلال للمدن والمعالم التاريخية، تعد هي الأخرى وثيقة أثرية تاريخية وجب الاهتمام بها وأخذ الاحتياطات اللازمة لحفظها وصيانتها وترميمها وتوثيقها.

فزوالها وانداثها التام، يوما بعد يوم يعني مباشرة زوال المصدر الأثري، خاصة في حالة لم توثق، مما يؤدي إلى فقدان المادة المعرفية الأثرية.

وفي هذا الإطار نقترح بعض السبل التي قد تفيد وبنجاعة في حماية ما بقي من تراث مبني، وتكون البداية من:

1.3- حماية البيئة الأثرية:

نقصد بالبيئة الأثرية هنا المجال المحيط بالمعالم والمواقع الأثرية المبنية، فالظروف التي تعاني منها هذه الأخيرة تجاه النمو المتسارع والمتزايد للمناطق الحضرية من جهة، وتزايد الكثافة السكانية للسكان القاطنين بمواقع التراث الأثري من جهة ثانية، وتزايد نقص الوعي الأثري، يعجل لا محالة في تخريب وتهديم مختلف العمائر، إما بالتدخل المباشر عليها، وإما عن طريق الهجر المتتالي لها، لعدم توفر شروط الحياة اللازمة.

وهجرة المالك الأصلي للمبنى الأثري، يعد ضربة جد موجهة لهذا الإرث، فخصوصيات البناء القديم لا يعرف حق قيمته الأصلية إلا مالكة الذي بناه أو قطن فيه مدة طويلة من الزمن،

وبالتالي يحرص كل الحرص على حماية مسكنه من مختلف العوامل البشرية والطبيعية التي تساهم في تدهور حالته الصحية واندثاره.

حتى أن ثقافة العيش داخل المباني الأثرية تختلف من شخص لآخر، وهي ذات الأسباب التي تكون الإجراءات الوقائية لحماية المدن التاريخية لمدة من الزمن.

لكن اليوم لابد على السلطات المكلفة بحماية هذا النوع من التراث، أن تعمل جاهدة لمعرفة خصوصيات البيئة الأثرية المحيطة، قبل أن تشرع في ترميم وصيانته المباني الأثرية بطريقة فردية أو اختيارية.

2.3- الصيانة والحفظ الأثري:

يزداد تدهور المباني الأثرية والتاريخية مع مرور الزمن، نتيجة عدة عوامل بشرية وطبيعية، ومع التطور الدائم لعملية التلف المختلفة، تصبح بحاجة ماسة إلى إجراءات حماية وترميم دائم.

إلا أن رعايتها وصيانتها يتطلب معرفة كل الظروف المحيطة بها، مع مراعات درجات التلف المختلفة.

فهناك فرق بين المباني الآيلة للسقوط وغيرها من المباني التي ما تزال في حالة جيدة، وهي الأسباب ذاتها التي تحدد درجة وخطورة الأولوية من غيرها، أثناء القيام بمختلف الأشغال

كالصيانة والترميم والتأهيل، الدوري منها والسنوي، لإبطاء ومنع التدهور المستمر.⁽⁹⁾

فالتراث الأثري بأنواعه يحتاج إلى صيانة مستمرة أو دائمة، سواء تعلق الأمر بالواجهات الخارجية للأثر أو بمحتواه الداخلي، نظرا إلى الأخطار التي يتعرض لها، والتي تتسبب في عوامل تلف مختلفة، بشرية كانت، أو طبيعية.

لذا تعد الصيانة أولى خطوات الحفاظ، وهي بحاجة إلى إجراءات قانونية ومنهجية علمية، تضبط التدخلات التي يمكن القيام بها على أي معلم أو تحفة أو موقع أثري.

فمن بين أهم الاجراءات التي تندرج تحت الغطاء القانوني، هو ضمان وفرة الوسائل التي تضمنها الدولة، لحماية التراث الأثري.

إضافة إلى حماية البيئة الأثرية ومحيط المعالم والمواقع الأثرية، للحد من الخطر المادي الذي قد يلحق بالتراث، وتحديد وتحليل التلوث الضار بها، يحتاج إلى بحث علمي، من أجل تحديد السبل الكفيلة بالقضاء على التلوث.⁽¹⁰⁾

وتنطوي الإجراءات الأولية في بدايتها على الفحص والتنظيف غير المشوه للمباني الأثرية، فأهمية وسلامة المواد في المبنى الأثري، تؤدي بنا دائما إلى حفظ أفضل للعناصر الأصلية فيها، بدلا من التغيير الجديد، الذي يكون في حالة خاصة، أو في حالات الضرورة، لأن الهدف من الصيانة هو منع تدهور المواد الاصلية

ذات القيمة التاريخية، من الأخطار المحتمل وقوعها، ضماناً لأطول عمر ممكن للأثر.

ففهم قيمة التراث ومعرفة معالمه المميزة، يجعل المختص يعي ويفهم تماماً المهم والأهم قبل وأثناء وبعد القيام بعمليات الحماية المختلفة.

وفي هذا المجال نشير إلى أن عملية الصيانة المخطط لها، تكون مبنية وفق تصورات منهجية، يراعى فيها كل الجوانب التاريخية والأثرية، وأعاد المعالم والمواقع التاريخية وحالتها، قبل البدء في وضع التصور العام لذلك.

فالحصول على صورة شاملة ودقيقة عن الموقع أو المعلم الأثري، يعد في حد ذاته هدفاً، وجب تحديد عناصره وخطواته ومنهجيته وكذا مبادئه.⁽¹¹⁾

3.3- حماية التراث المعماري الأثري:

للحفاظ على التراث المعماري لا بد من تعزيزه، وفق ما يتطلب من اتباع مناهج متعددة التخصصات، تراعى فيها قيمة وأصالة التراث المعماري، الذي لا يجب أن يقوم على معايير ثابتة، لأن الاحترام واجب يخص جميع الثقافات، وبالتالي فإن قيمة التراث لا تكمن فقط في مظهره، بل تكمن كذلك في جميع مكوناته وتكنولوجيات بناءه، كمنح فريد من نوعه يعود إلى العهد الذي

شيد فيه، الإجراءات التي يجب أن تتناسب ومعايير الحفاظ على البيئة الأثرية. (12)

وهنا وجب وضع استراتيجية عمل في مجال الحفاظ والصيانة الأثرية طبقا للمعايير الدولية. (13)

ضف إلى ذلك فقد ساهمت التطورات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، فيما يتعلق بإمكانيات وعمليات التحليل التجريبي والتكنولوجي لمباني التراث الأثري، الذي مرده التقدم الكبير الذي يعرفه المجتمع الحالي، وتزايد قلقه تجاه المحافظة على هذا التراث، جنباً إلى جنب مع الأهمية الثقافية والاقتصادية. (14)

فترميم جزء من تراث مبني ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة تهدف إلى تحقيق غاية المبنى ككل، وبالتالي يجب مراعات خصوصية كل مبنى أثري وتاريخه. (15)

ولتحقيق ذلك لا بد من:

1.3.3- الحصول على البيانات وتحليلها:

البيانات لها من الأهمية الكبيرة التي لا يعد ولا تحصى، نظراً إلى الاجراءات التي يمكن الحصول عليها من خلالها، ومن ثم تساهم بحق في وضع الشروط العلمية الأكاديمية والتطبيقية للقواعد الإدارية المعدة خصيصاً لذلك.

فالتحقيق الأثري الميداني لا نحصل عليه إلا بعد القيام بمسح شامل للبيئة الأثرية⁽¹⁶⁾، زائد البحوث الميدانية المنجزة، سواء تلك التي أعدت خصيصاً لذلك أي أنها تابعة للمؤسسة أو الإدارة المكلفة بحماية التراث الأثري، أو أنها أعدت من طرف باحثين أثريين ومؤرخين في المجال، خاصة لما تدعمه بحوث واختبارات معلميه ومخبرية.

وما يتم الحصول عليه من مخططات ورسومات بيانية توضيحية مختلفة، تساعد في استقراء شروط دعم وتدعيم المبنى الأثري، مع اقتراح الحلول المناسبة لإعادة استخدامه والوظيفة الصحية المناسبة له.

أو في تحديد طرق وكيفيات التدعيم المناسب، وبالتالي معرفة التكلفة والزمن والمعدات الخاصة بتنفيذ ذلك.

2.3.3- التشخيص والتفسير:

هنا يتم الاعتماد على عملية التشخيص في البداية بواسطة التحليل التاريخي، فهو يحدد ويوضح الإطار العام للموقع أو المعلم المراد دراسته، ومن ثم معرفة أهم المراحل التاريخية التي غيرت أو لم تغير في نمط المباني، وهو ما سيقودنا نحو التحليل النوعي بناءً على ما سبق تحصيله من معلومات تقنية وفنية تاريخية، حتى نصل إلى التحليل الكمي، وهو معرفة مجموع المباني وخصوصياتها المختلفة، التي تساهم في وضع

إجراءات الإصلاح وإعداد الوثائق المختلفة، خاصة ما تعلق بمواد البناء⁽¹⁷⁾.

3.3.3- التشخيص والتدابير العلاجية:

ومن أهم مبادئه معرفة نوع وحجم المشكلة من خلال معالجة البيانات والمعلومات التقريبية لإقامة خطوة أكثر شمولاً من الأنشطة، بما يتناسب والمشاكل الحقيقية التي يعاني منها التراث المعماري.

فتنظيم الدراسات والمقترحات هي الخطوة الأساس، حتى أنها تشبه ذات الأسباب المستخدمة في الطب، دوافع وأسباب المرض والتشخيص، وضوابط العلاج، أي أن البحث عن المعلومات والبيانات الهامة يزيدان في معرفة أسباب التلف والضرر واختيار التدابير العلاجية المناسبة لذلك، للوصول إلى تحقيق سعر معقول من التكلفة، وضمان الحد الأدنى من التأثير على التراث المعماري، لاستخدام الأموال بطرق عقلانية.⁽¹⁸⁾

4.3.3- عقلنة التدخل التنموي العشوائي للحفاظ على

التراث الأثري:

تسبب المشاريع التنموية العديد من المشاكل، في مختلف بلدان العالم، الأوربية منها والعربية، حيث لم يكن لاستراتيجية علم الآثار الوقائي من أن تظهر من تلقاء نفسها، لولا خطورة المشاريع التنموية تجاه المجال الأثري، فقد ساهمت وبطريقة فعالة

وبشهادة الجميع، على أنها حققت مراحل جد متقدمة ساهمت في حماية عدد هائل من المجموعات والمكتشفات الأثرية، والحد من خطر المشاريع التنموية.

والجزائر حظيت هي الأخرى بتجربة استراتيجية الوقاية الأثرية في المجال الحضري، وسوف ننتظر نهاية المشروع كما هو مسطر نهاية 2015، كي نتعرف على كل خبايا هذا المشروع الذي يعد قفزة نوعية في الجزائر، التي تمتلك زخما أثريا كبيرا، ما يزال مطمورا في باطن الأرض، أو مغمورا تحت الماء.

وفي هذا الشأن نشير إلى أن خطر وضع خطوط السكة الحديدية لا يقتصر على الجزائر وحدها فحسب، بل يمس كل المناطق الحضرية التي يشهد لها التاريخ بأنها كانت مدينة أثرية، مثل سوق أهراس، وميلة، وتيمقاد.

أي لا بد من تعميم التجربة لا الاكتفاء بتجربة واحدة، ومن ثم القول أنه قد نجحنا في إيقاف زحف المشاريع التنموية على حساب التراث الأثري، بل يجب المضي قدما من أجل إيقاف أكبر عدد ممكن من المشاريع المهددة للتراث الأثري.

في مقابل ذلك ليس من المستحيل مراعات خصوصية المناطق الأثرية على المستوى الوطني، أثناء القيام بعمليات التخطيط الحضري، خاصة في الحالة التي يكون تأثير المشاريع التنموية

كبيرا جدا، وليس صعبا التحكم في إجراءات وخطوات وضع شبكات الكهرباء والغاز، والهاتف والماء.

4- دور المجتمع أهمية في المحافظة على التراث الأثري:

نجحت عديد الدول الأوروبية في حماية تراثها الأثري، واكتسبت خبرة في ذلك، وأرجعت ذلك النجاح إلى الدور الكبير والفعال للمشاركة المجتمعية في مختلف برامج وخطط حماية التراث، واستخدامه بشكل يليق به.

لذا تعد المشاركة المجتمعية مهمة جدا في تحقيق حلول ملائمة تتلائم وحاجات المستخدمين لاستدامة مشاريع الحفاظ، حيث يصبح المجتمع يقدر قيمة وأهمية التراث من خلال التعليم والتدريب، وهو أمر جد مهم على المستوى البعيد.⁽¹⁹⁾

ولهذا يعد المجتمع رأس مال نجاح أي برنامج أو أية استراتيجية في القطاع الثقافي التي تحتاج إلى مشاركة مجتمعية عامة.

اضافة إلى الأولويات التي تتطلبها العملية من جهد ووقت وموارد مالية معتبرة.

وتحقيق غاية المشاركة المجتمعية، يكون على المدى البعيد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، شاملا بذلك اجراءات التعليم والتدريب، في مختلف المجالات المهنية والتعليمية، بغية تكوين جيل يتكون من عمال

حرفيين محليين ومنتجين للبرامج الثقافية في نفس الوقت داخل المدن التاريخية.

أما في حالة عدم استغلال المشاركة المجتمعية في برامج الصيانة والتطوير الأثري، نصل إلى انهيار منظومة واستراتيجية العمل الثقافي الأثري والاجتماعي، ما سيعود بالسلب على جميع الجوانب بما في ذلك الجانب الاقتصادي.

لذا يجب أن نراهن على النخب المثقفة والسكان الأصليين لمواقع المدن التراثية، فارتباطهم بالمكان له من الأهمية الكبيرة التي لا تعد ولا تحصى، في مجال الوقاية الأثرية.

فالمجتمع ملم بكل شؤون وخبيا التراث المبني وعلاقته بالمحيط وطريقة العيش فيهن وباقي مجالات الحياة المختلفة التي تفرضها المدن التاريخية.

ضف إلى ذلك تعد الحرف اليدوية التقليدية نشاطات اقتصادية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع كافة، فهي أعمال تضمن استقرار شاغليها، وتضمن عدم زوال الحرفة على مر السنين عن طريق التوريث.

وزوال الجانب الاقتصادي في مراكز المدن التاريخية يؤثر سلبا عليها، فيدفع بهجرة أصحاب الحرف، والهجرة تسهل عملية التغيير الاجتماعي بالمكان، بعد أن تسنح الظروف المختلفة

بدخول غير الملاك الأصليين للمدينة والاستقرار بها، دون علم بالأهمية التاريخية لها.

لكن الاعتماد على المشاركة المجتمعية، يجب أن تكون وفق إطار منهجي محكم تسيطر برامجه السلطات المعنية بذلك، بأبعاد مختلفة اجتماعية اقتصادية، ثقافية أثرية.

ولن يكون هناك نجاح جيد، إلا إذا تم ضمان المشاركة المجتمعية في ذلك، وهذا التفاعل المشترك بين مختلف طبقات وشرائح المجتمع هو الذي يؤدي إلى تطوير أمثل للتراث الأثري، بمختلف مجالاته.

ويمكننا استشارة المجتمع في صناعة القرارات والاجراءات المتخذة، بهدف كسب ثقة المجتمع من جهة، وضمان مشاركته الفعلية، في برامج حماية التراث من جهة ثانية.

5- التأهيل وإعادة التوظيف:

تشمل عملية إعادة تأهيل المناطق والمباني التراثية البيئة العمرانية والمناطق المحيطة بها، وهي بذلك تغطي شبكة البنية الأساسية بالمدن التاريخية وكذا شبكة المرافق العامة، كالخدمات المجتمعية الدينية والتعليمية والصحية، مع وضع أطر خاصة بإعادة تأهيل المجتمع المحلي وهو محور عملية التأهيل، فهو من يعيش بداخل المباني الذي يشاركه فيه المجتمع المدني⁽²⁰⁾

وإعادة استخدام البناء تكون بعد اتمام عمليات الحفاظ بما يتناسب مع طبيعة المبنى وحسب الحاجة، وقد يشمل إحداث تغييرات غير جوهرية في المكونات الحقيقية للمبنى بهدف الحفاظ عليه والاستفادة من إعادة استخدامه دون التغيير في هويته التاريخية. (21)

1.5- عوامل التأهيل والتوظيف:

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى إعادة التأهيل والتوظيف نذكر:

1.5أ- عوامل تاريخية: من أجل عدم فقدان الذاكرة التاريخية كلية، وتفادي زوال مختلف الشواهد التاريخية المبنية التي تعد شريان الحلقة التاريخية المادية، بما تحتويه من أشكال وفنون بنائية وتطبيقية للأصالة والقيمة التاريخية لمختلف مواقع التراث الأثري المبنى.

ونقوم باسترجاع المبنى وإعادته إلى أصله قدر المستطاع، بعد القيام بمختلف الاجراءات التوثيقية التاريخية لما نستطيع تحصيله من مواد خام تفيد في ذلك، دون أن نهمل مختلف المخططات والرسوم البيانية والتوضيحية لوضع تصور عن البناء القديم وعن الحالة التي يجب أن يكون عليها.

وبهذا الشكل نقبي على الشاهد التاريخي على الفترة التي التاريخية التي صمم فيها، ونذكر كل من ينظر إليه، يتذكر الأحداث التاريخية التي عرفتها تلك الحقبة.

1.5ب- عوامل معمارية:

في حالة فقدان المباني التاريخية الشكل العام لتخطيطها وجب اتخاذ اجراءات كفيلة بإعادتها إلى حالتها الأصلية بنسبة معينة، وبالتالي المحافظة على الطابع العام للمباني المحيطة، والحد من التشوه البيئي الذي يعد نوعا من التلوث البصري، والصورة البصرية هنا تحتاج إلى ملء الفراغات المنهارة الخارجية منها والداخلية وشكل وطبيعة المبنى الأثري.

بهدف الحفاظ على مواد وتقنيات البناء التقليدية، وضمان استمرارها إلى أطول مدة زمنية ممكنة.

بما في ذلك ضمان استمرارية مختلف الفنون الزخرفية المستعملة بداخل وبخارج مختلف العمائر الأثرية.

1.5ج-عوامل اقتصادية:

أصبحت الاحتياجات الاقتصادية في عالم اليوم أكثر من ضرورة، لذا يعد الاستثمار في مراكز المدن التاريخية، واستغلال عديد العمائر الأثرية، في جلب السياحة الأثرية التي تعد رافدا من روافد الاقتصاد المستدام.

وفي هذا الإطار تعالج كل الروابط الثقافية التي تصل بين حياة الإنسان والمجتمع.

1.5د- عوامل اجتماعية:

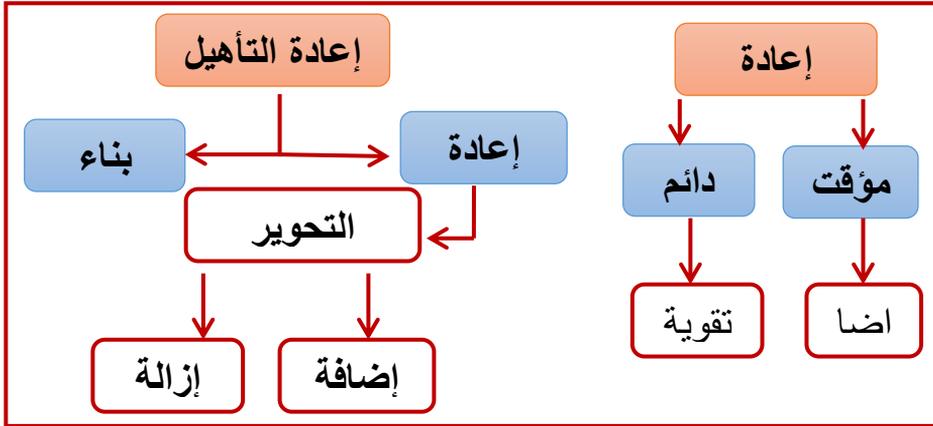
من أجل وضع روابط اجتماعية في ما بين مختلف شرائح المجتمع، وغرس ثقافة الانتماء إلى المدن التراثية، يتم الاستفادة من مختلف الأطر المستخدمة بداخل تلك المراكز التاريخية كتوزيع مختلف المرافق الاجتماعية كالمحلات ودور السكن، والحمامات والمراكز الدينية، التي تعد من بين النماذج الحقيقية التي تضبط حياة الانسان وعلاقته بالمجتمع، واستغلال تلك المخلفات الحضارية في خلق ثقافة خاصة يمكن تسويقها لدى جيل اليوم وجيل الغد، بهدف صقل الروابط الاجتماعية.

2.5- مراحل التأهيل المعماري:

للوصول إلى تأهيل منهجي تتبع الخطوات التالية:
بعد القيام بمعالجة كل الوثائق التاريخية، والمخططات لمعرفة الحالة الانشائية للمباني وعلاقتها ببعضها البعض، ومعرفة القيمة المعمارية والرمزية للبناء المراد تأهيله.

وتختلف مستويات التأهيل من مكان لآخر، فشتان بين عدة مباني ومبنى واحد، وما بين منطقة أثرية كاملة، وما بين تأهيل على المستوى الوطني والدولي.⁽²²⁾

وتختلف عوامل التأهيل بين الفيزيائية والوظيفية، كما هي محددة في المخطط الموالي:



3.5- شروط توظيف المباني:

تشابه الوظيفة المقترحة والوظيفة الأصلية بقدر الإمكان، أو وظيفة تضمن استمرار عمليات الصيانة والمحافظة الدورية وضمان عدم تعارض الوظيفة المقترحة والتكوين المعماري الفراغي للمبنى التراثي، من خلال تجنب الإضافات التي تضر بالمبنى الأثري.

ومن بين الوظائف التي تمكن من إعادة الاستخدام الجيد لها، هي تلك التي تتناسب والتكوينات المعمارية التراثية.

مثل المكتبات، والمراكز الثقافية والمعاهد التعليمية، ودور الحرف اليدوية، والفنون التشكيلية اليدوية. (23)

الهدف من إعادة التأهيل المعماري للمواقع الأثرية هو حماية هذه الأخيرة ومن ثم استمرارية الحياة بها، على أن يكون هناك تكامل بين الصيانة والمحافظة، للتحكم في عمليات التنمية المختلفة.

وتحدد متطلبات المحيط العمراني بالمواقع المدن الأثرية في تلبية الوظيفة المقترحة للمباني المراد إعادة تأهيلها ودمجها في الحياة المعاصرة، التي تضمن بدورها نجاح عملية التوظيف. (24)

ونعتبر إعادة استخدام المبنى التراثي من أنسب الأساليب اقتصادياً، حيث أنه غير مكلف كبناء مبنى جديد، كما أنه يضمن إيجاد قاعدة اقتصادية يعتمد عليها للإبقاء على المبنى، ويجب أن يحقق الاستخدام الجديد للمبنى عدم التعارض مع القيم التاريخية والتراثية والفنية للمبنى محققاً كل من الملائمة للطابع البصري للمبنى، والملائمة الفراغية والملائمة الوظيفية والملائمة الإنشائية (25)

خاتمة:

تمتلك الجزائر من الخبرات والقدرات المالية المعتبرة، التي تمكنها من تحقيق أهداف استراتيجية على المدى البعيد، شريطة أن تتم

وفق دعائم مدروسة ومقننة، تزيد من نشر الوعي الثقافي الأثري لدى المجتمع، ولدى مختلف القطاعات للالتفات أكثر نحو هذا المجال الخصب الذي يفيد هو الآخر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

فكل دول العالم صادقت على مختلف المواثيق الدولية الرامية إلى ضرورة وضع التراث الأثري في مقدمة مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، فقط لأنه مجال حساس جدا، وهو مجال بديل لتحقيق مداخل معتبرة، حيث جعلت منه بعض الدول استراتيجية أساسية تعمل على تحريك مختلف هياكل التنمية.

كلاستثمار المتحفني والسياحي والثقافي، القوة التي تجلب المداخل، وتحقق تنمية مستدامة في مجالات أخرى، كالجانب الاجتماعي مثلا على سبيل الحصر لا التخصيص.

وقد أصبح لزاما على الجزائر بأن تقوم ببذل جهود أكبر تجاه هذا التراث المبني، لأنها تمتلك ثروة أثرية لا تقدر بثمن، وقد وجب استغلالها والاستثمار فيها، شريطة توفير أفضل الطرق المناسبة لتحقيق الحفظ والتسيير الملائمين لذلك.

آليات ذات أبعاد اقتصادية وثقافية أثرية، تحد من خطر المشاريع الاقتصادية من جهة، وتضمن أمن وسلامة تراث الحضارات السابقة.

ثبت المصادر والمراجع

- 1 - محمد بن هاوي با وزير، إشكالية الحفاظ على التراث العمراني والمعماري التقليدي في اليمن وعلاقة المعماريين والأثريين والمؤرخين بعملية الحفاظ، كلية التربية، المؤتمر الهندسي الثاني، جامعة عدن، اليمن، 30-31 مارس 2009، ص 117.
- 2 - محمد قبسي، علم التوثيق والتقنية الحديثة، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1991، ص 31-34.
- 3 - عمرو عدلي عبد الله، إدارة المتاحف: دليل علمي للمجلس الدولي للمتاحف، اليونيسكو، فرنسا، 2007، ص 31-33.
- 4 -- محمد بن هاوي با وزير، المرجع السابق، ص 117.
- 5 - عمرو عدلي عبد الله، المرجع السابق، ص 43.
- 6 - Principes Pour L'établissement D'archives Documentaire Des Monuments Des Ensembles Architecturaux Et Des Site, Ratifie Par La 11^{em} Assemble Générale De L'iccomos A Sofia, Octobre, 1969.
- 7 - جيهان أحمد عمران وناهد أحمد عمران، دور الوثائق العربية في إحياء التراث العمراني، دراسات من التراث العمراني، أبحاث وتراث عدد 3، ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث من 8-12/12/2013، المدينة المنورة، الهيئة العامة للسياحة والآثار، ص 61.

8 - المرجع نفسه، ص 61.

9 - Manuel D'entretien Des Bâtiments Du Patrimoine, Direction Des Ressources Historiques, Section Des Bâtiments Du Patrimoine, Canada, Sans Date, P15.

10 - Convention for the protection of the architectural heritage of europe, granada, 1985.

11 - Manuel D'entretien Des Bâtiments Du Patrimoine, Direction Des Ressources Historiques, Op.Cit, p15.

12 - Icomos Charter- Principles For The Analysis, Conservation And Structural Restoration Architectural Heritage, 2003 , Ratified By The Icomos 14th General Assembly, In Vicoria Falls, Zimbabwe, October 2003.

13 - صالح لمعي مصطفى، أسس ترميم المعالم الأثرية طبقا للمواثيق الدولية، عدد 1، مجلة شدروان، آذار، 01، ص 03.

14 - Lourenc,(P.B), Recommendations For Restoration Of Ancient Buildings And The Survival Of A Masonry Chimney, Construction And Building Materials 20 (2006) 239-251, University Of Minho, School Of Engineering, Department Of Civil Engineering, Guimaràes, Portugal, 2006, p239.

15 - Icomos Charter- Principles For The Analysis, Conservation And Structural Restoration Of Architectural Heritage, Op.Cit.

Lourenc,(P.B), Op.cit, P 243.

16 -

Lourenc,(P.B), Op.cit, P 241.

- Icomos Charter- Principles For The Analysis, - 18

Conservation And Structural Restoration Of Architectural Heritage, Op.Cit.

19 - أيمن عزمي جبران سعادة، آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009م، ص 81.

20 - محمد عماد نور الدين وهشام بن علي مرتضى، أهمية توثيق معالم التراث المعماري في جزر فرسان وآلية الحفاظ عليه، مجلة أبحاث وتراث، ص 25.

21 - محمد محمود عبدالله يوسف، برامج الاستثمار في التراث العمراني ووسائل التمويل بالاستناد لتجارب عربية ودولية، النشرة العلمية لبحوث العمران، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة، العدد الثاني عشر، ابريل 2014م، ص 03.

22 - محمد فوزي علام عتمة، إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين - حالة دراسية تجربة مدينة نابلس منذ عام 1994، أطروحة نيل شهادة الماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص 22-25.

23 - محمد عماد نور الدين وهشام بن علي مرتضى، أهمية توثيق معالم التراث المعماري في جزر فرسان وآلية الحفاظ عليه، مجلة أبحاث وتراث، ص 26-27.

24 - محمد عماد نور الدين وهشام بن علي مرتضى، المرجع السابق، ص 43.

25 - محمد محمود عبدالله يوسف، المرجع السابق، ص 3.